

بيان صحفي

حظر الخمار في المدارس النسوية ليس إلا رهاباً من الإسلام محضاً

متحفياً وراء الحديث عن حقوق الفتيات

(مترجم)

في الحادي عشر من كانون الأول/ديسمبر الجاري، أقرّ مجلس النواب النسواني قانوناً يحظر ارتداء الخمار في جميع مدارس الفتيات دون سن الرابعة عشرة. وقد حظي القانون بتأييد أغلبية ساحقة من الأحزاب المحافظة والليبرالية على حد سواء. وينصّ القانون على إحالة الفتاة المخالفة إلى خدمات رعاية الطفل، وفرض غرامة على والديها تتراوح بين ١٥٠ و٨٠٠ يورو (٩٣٠-١٧٥ دولار). وبررت الحكومة القانون الجديد بأنه "التزام واضح بالمساواة بين الجنسين"، ويهدف إلى تمكين الفتيات وحمايتهن "من القمع". في المقابل، صرّح يانيك شتي، الزعيم البرلماني لحزب نيوس الليبرالي، بأنّ الخمار "يُضفي طابعاً جنسياً" على الفتيات لأنّه "يُحجبهن عن نظرات الرجال"، وأنّ الحظر "إجراء حماية حرية الفتيات".

بحسب الحكومة، سيؤثر القانون الجديد على نحو ٢٠ ألف فتاة، وسيدخل حيز التنفيذ مباشرة في أول شباط/فبراير ٢٠٢٦، بينما فيه التحذير، وتتبّعه الفتيات وأهاليهن بسريان القانون ووجوب تخليهن عن ارتداء الخمار. ثم ابتداءً من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٢٦ ستبدأ الدولة بفرض الغرامات.

يأتي هذا التشريع الجديد في ظلّ تنامي المشاعر المعادية للمهاجرين والإسلاموفوبيا في البلاد.

لا علاقة لحظر الخمار في المدارس بحماية الفتيات، بل هو محاولة لاستغلال المشاعر المعادية للمسلمين والمهاجرين في المجتمع النسواني لكسب تأييد الناخبين من العناصر المعادية للإسلام. إنه ببساطة كراهية للأجانب وإسلاموفوبيا مغلفة بشعارات المساواة بين الجنسين وحقوق الفتيات. علاوةً على ذلك، تستخدم الحكومة الفتيات المسلمات كأداة لصرف انتباه الرأي العام عن الوضع الاقتصادي المتردي في البلاد التي تعاني من ركود اقتصادي منذ عام ٢٠٢٣.

من السخف أن يصف السياسيون النسويون الخمار بأنه قمعي للفتيات، بينما يفرضون في الوقت نفسه قانوناً يحرم الفتيات المسلمات من ارتداء ما يتوافق مع معتقداتهن الدينية، ويزيد من وصمهم وتهميشهن في المجتمع بسبب معتقداتهن، ويفاقم التمييز والعنصرية التي يواجهنها وهو الوجه الحقيقي للقمع! كما تكشف هذه القوانين زيف ونفاق ما يُسمى بـ"الحريات" التي تدّعى الدول العلمانية الليبرالية، مثل النمسا وفرنسا وبلجيكا والدنمارك وسويسرا وغيرها، التي تطبق حظر الخمار أو

النواب، أنها تسعى لتأمين الفتيات والنساء المسلمات. من الواضح أن هذه الحريات لا تُمنَح إلا لمن يلتزم بالنهج العلماني، وليس لمن يرغبن في ارتداء ما يتوافق مع معتقداتهن الإسلامية! علاوة على ذلك، من المثير للسخرية أن يزعم السياسيون النساويون وغيرهم من السياسيين العلمانيين أنّ الخمار يُضفي طابعاً جنسياً على الفتيات، بينما تقوم صناعات الترفيه والموسيقى والأزياء والجمال في دولهم باستغلال الفتيات والنساء المراهقات جنسياً بشكل منهجي ودون خجل لتحقيق الربح.

يُظهر هذا الحظر الوجه الحقيقي للمساواة بين الجنسين، والتي لا تشمل بالطبع حق الفتيات والنساء المسلمات في اختيار معتقداتهن الدينية، بل تهدف إلى فرض نمط الحياة العلماني الليبرالي عليهم وإجبارهن على التخلّي عن معتقداتهن الإسلامية! علاوة على ذلك، يدعى السياسيون النساويون زوراً رغبتهم في تمكين الفتيات المسلمات، لكنهم لا يسألون من يرتدبن الخمار عن سبب ارتدائه. ولو فعلوا، لأدركوا أنّ الزي الإسلامي جزء من نظام اجتماعي شامل يهدف إلى تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة لتحقيق تعاون سليم بين الجنسين في المجتمع، وضمان الكرامة والاحترام للجميع.

بصفتنا مسلمين، ينبغي أن يكون هذا تذكيراً قوياً بالطبيعة الفاسدة للنظام العلماني، الذي يتعارض تماماً مع الإسلام، وال قادر على سلب المسلمين متى شاء حقهم في ممارسة شعائرهم الإسلامية. نحن الفتيات المسلمات وجميع المسلمين في النمسا على التمسك بمعتقداتهم الإسلامية مهما كانت أساليب القمع والترهيب التي تستخدمها الحكومة لإبعادهم عن دينهم، متذكرين الأجر الذي وعد به الله سبحانه وتعالى من يثبت على فرائضه في وجه الظلم.

يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَنَزَّلَ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَا تَخَافُوا وَلَا تَحْزُنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾.



القسم النسائي
في المكتب الإعلامي المركزي
لحزب التحرير